الاثر المتبادل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

The mutual impact between public spending and economic growth

فرديه اسماعيل*

مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله– الجزائر

ferdia.ismail@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/06 تاريخ القبول للنشر: 2024/10/02 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

درسة هذه الورقة البحثية العلاقة التبادلية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر بهدف التوصل الى معرفة تأثير احدهما على الآخر، وكذلك توجيه النفقات العامة الى المكاسب المتاحة من اجل الحصول على فعالية اكثر.

ولقد توصلت الدراسة الى انه يوجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة، أي ان النمو الاقتصادي هو الذي يأثر في حجم النفقات العامة، كما توصلت الان مكونات النفقات العامة تعاني من خلل كبر حجم نفقات التسيير مقارنة مع حجم نفقات التجهيز.

الكلمات المفتاحية: نفقات عامة، نمو اقتصادي، نفقات التسيير والتجهيز، نموذج VAR، اقتصاد جزائري.

تصنيفات JEL: O11، C32.

Abstract:

This researchpaperstudied the reciprocalrelationshipbetween public spending and economicgrowth in Algeriawith the aim of finding out which one affects the other, as well as directing public expenditures to the available gains in order to obtain more effectiveness.

The study found that there is a direct relationship between economic growth and public expenditures, meaning that economic growth is what affects the volume of public expenditures. It also found that the components of public expenditures suffer from an inflation in the volume of management expenditures compared to equipment expenditures.

Keywords: general expenses; economic development; Management and equipment expenses; VAR model; Algerian economy.

Jel Classification Codes:C32 ،O11.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من ضمن السياسات التي تتكفل بها الحكومة وتحرص على العناية بها، وذلك للمحافظة عل الاستقرار الاقتصادي ومواجهة جميع العقبات التي من الممكن ان تنعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي المحلي، وتعد النفقات الحكومية من ضمن السياسات المالية التي تهدف الى موازنة الاقتصاد المحلي وتنشيطه.

كما يمس الانفاق العام الخدمات المجتمعية بصفة مباشرة والتي تتكفل بها الحكومة والتي لا يستطيع انيخوظ فيها القطاع الخاص مثل البنى التحتية والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاخرى، ولهذا فقد اهتم الكثير من الاقتصاديين بهذا الجانب واوضحوا المكانة البارزة لعملية الانفاق العام وصورة وآثاره على المجتمع والنشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق سيدرس هذا البحث العلاقة السببية بين التوسع في الانفاق العام واثره على النمو الاقتصادي، من خلال الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟

وللاجابة على هذا التساؤل يمكن تقسيم البحث الى التساؤلات التالية:

- ما مدى توسع الحكومة الجزائرية في الانفاق العام؟.
- ما هي اوجه مصروفات النفقات العامة في الجزائر؟.
- هل توجد علاقة سببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي؟.

واعتمادا على التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تتوسع الحكومة في الانفاق العام بوتيرة بطيئة جدا.
- تصرف الحكومة النفقات العامة على انشاء المشاريع الكبرى فقط.
- توجد علاقة سببة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

كما تبرز اهمية البحث من خلال الدور الذي تؤديه النفقات العامة في الجزائر على النشاط الاقتصادي رفاهية المجتمع.

ويعتبر هدف هذا البحث هو التعرف على مكونات النفقات العامة واوجه صرفها في الحكومة الجزائرية ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمع، وتبين الدراسة القياسية العلاقة التي تربط النفقات العامة مع النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وللاحاطة بالموضوع من جوانبه المختلفة يمكن تقسيمه الى المحاور التالية:

المحور الاول: النفقات العامة

المحور الثاني: النمو الاقتصادي

المحور الثالث: النموذج القياسي

2.النفقات العامة

2. 1. تعريف النفقات العامة

برزت العديد من الكتابات التي تخوض في تعريف النفقات العامة، ومن اهم هذه التعريف يمكن ذكر ما يلي:

- مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام(دراوسي، 2005، صفحة 158)
- مبلغ نقدي خرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة (حسين، 2001، صفحة 11)

وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات وسلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها(ناشد، 2009، صفحة 25)

تعرف النفقات العامة على أنها جميع النفقات التي تتكبدها الدولة أو الحكومة المحلية لبلد ما فيإدارة الرعاية الاجتماعية بغية تحقيق المنفعة العامة وكذلك قصد تحقيق التنمية الاقتصاديةللبلد(Jain, 2009)

من خلال التعريفات السابقة يتضح ان النفقات العامة هي جميع المصروفات او المبالغ النقدية المنفقة من طرف الحكومة من اجل خدمة المجتمع وتحقيق منفعة عامة يستفيد منها المجتمع وتساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي.

2. 2. خصائص النفقات العامة

تتميز النفقات العامة بمجموعة من الخصائص والتي نذكر منها ما يلي:

1.2.2.مبلغ نقدي

حيث تمتاز النفقات العامة بانها ذات طابع نقدي، أي تمثل تدفقات نقدية تصرف للحصول على خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

- **صدورها من طرف الدولة:** تعد النفقات العامة صادرة من طرف الحكومة او احد المؤسسات التابعة لها، وهي الجهة الوحيدة المخولة لعملية الانفاق العام وذلك ضمن القوانين والمراسيم التنفيذية
- **تحقيق نفع عام:** يعد المجتمع هو المستفيد الاخير من عملية النفقات العامة، أي لا يقصد بالنفقات العامة تحقيق منفعة خاصة او الحصول على ربح من وراء عملية الانفاق.

3.2. تحليل النفقات العامة في الجزائر

تقسم النفقات العامة في قانون المحاسبة الوطنية الجزائرية الى نفقات التسيير والتجهيز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار"

- **تعريف نفقات التسيير:** هي جميع النفقات المخصصة لسير المصالح الادارية والعمومية للدولة، وهي مقسمة الى اربع ابواب(بربار، 2017، صفحة 574):

الباب الاول: أعباء الدين الخارجي وهي الاعتمادات الضرورية للتكفلبأعباء الدين العمومي

الباب الثاني: نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الامة، المجلس الشعبي الوطني

الباب الثالث: نفقات خاصة بسير المرافق الادارية العامة وتحتل اجور العاملين القسم الاكبر

الباب الرابع: نفقات التحويل مثل اعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها.

يتضح من خلال ما سبق ان نفقات التسيير في الجزائر هي المبالغ المخصصة لعمال الادارة والمصالح العموميةاتسيير مصالح الحكومة وهي مبوبة حسب القانون الجزئاريالى عدة ابواب.

- **نفقات التجهيز:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد(لحسن، 2016، صفحة 158)

وهي ايضا تقسم الى الابواب التالية:

الباب الاول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسعة قطاعات (الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشئات الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشئات القاعدية، دعم الحصول على سكن، مواضيع مختلفة مخططات البلدية للتنمية).

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال وهي خاصةبالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غيرالمتوقعة.

ومن هنا يتضح ان نفقات الاستثمار هي تلك النفقات المخصصة لانشاء مشاريع تدر ارباح فيما بعد، وهي مقسمة الى عدة ابواب.

4.2. تطور النفقات العامة في الجزائر

تعد النفقات العامة في الجزائر جزء مهم جدا في سياسة الحكومة، ولهذا فقد اولت الحكومة للنفقات العامة عناية كبيرة من اجل رفاهية المجتمع وخدمة المنفعة العامة بالاضافةالى التكفل بمشاريع لا يستطيع الخواص الخوض فيها مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية والطاقة وغيرها من المشاريع الكبرى، كما ان توفر الخزينة الحكومية على موارد مهمة تتيح لها التوسع في النفقات العامة ما جعل هذه الاخيرة تمتاز بكبر الحجم وتوسيع دائر المهام التي تكفلها، وهذا الجدول يبين لنا تطور مبالغ النفقات العامة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ان النفقات العمومية في تصاعد مستمر خلال طول فترة الدراسة وهذا الامر يعود الى عدة اسباب منها ارتفاع عوائد الخزينة العمومية المتأتية من الجباية البترولية، كما ان تبني الجزائر لبرامج الانعاش الاقتصادي في مطلع الالفية اسس للتوسع الكبير في النفقات العامة، حيث بلغت سنة 2004 ما قيمته 1775.3 مليار دينار جزائري، وهذه القيمة تعتبر كبيرة، لتستمر النفقات العامة في التوسع مع خروج البرنامج التكميلي في الفترة 2005-2009 كما تحسنت اسعار النفط في تلك الفترة وهو ما جعلها ترتفع اكثر من الضعف في نهاية 2009.

بعد 2009 سطرت الحكومة برنامج خماسي آخر اكبر من البرنامج الاول في الفترة 2010-2014 لانعاش الاقتصاد الوطني حيث رصدت له مبالغ مالية معتبر قدرت بحوالي 286 دولار امريكي، ولم تكتفي الحكومة بهذا التوسع في الانفاق العام بل بقيت على نفس الوتيرة من اجل تلبية الطلب الداخلي في تمويل المشاريع الكبرى المسطرة من طرفها.

5.2. تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر

كما اشرنا سابقا فان النفقات العامة مقسمة لجزئين هما نفقات التسيير والتجهيز ولهذا سنوضح تطور كل قسم على حدى من خلال ما يلي:

❖ **تحليل تطور نفقات التجهيز**

تعتبر نفقات التجهيز ذات اهمية بالغة في مجموع المصروفات الحكومية وذلك بسبب تكفل الحكومة ببرامج تنموية هادفة لخدمة المجتمع وتنشيط الاقتصاد المحلي، وكما يوضح الجدول رقم (02) فانه قبل مطلعالالفية كانت نفقات التجهيز تمتاز بالتذبذب رغم وجود بعض التحسن في قيمتها حيث انتقلت من مبلغ 47.7مليار دينار جزائري سنة 1990 الى غاية 186.987 مليار دينار جزائري مع نهاية 1999، ولتأخذ منحى آخر الفترة اللاحقة وذلك بسبب المخططات التنموية المسطرة من طرف الحكومة في كل من البرنامج الخماسي الاول (2000-2005) ثم البرنامج التكميلي (2005-2009) ومن بعده

البرنامج الخماسي الثاني (2010-2015) لتأخذ خلال طول هذه الفترة (على مدى 15 سنة) وتيرة تصاعدية متسارعة حيث قفزة هذه القيمة من 321.929 مليار دينار جزاري في مطلع سنة 2000 الى غاية 3039.3 مليار دينار جزائري مع نهاية 2015 ولم تكتفي نفقات التجهيز بالتطور خلال هذه الفترة بل بقية على نفس الوتيرة الى غاية سنة 2023 حيث بلغة قيمتها 4019 مليار دينار جزائري.

❖ **نفقات التسيير**

مما يلاحظ من الجدول رقم (02)ان نفقات التسيير اكبر من نفقات التجهيز وذلك خلال طول فترة الدراسة، لكن ما يميز الفترة (1990-2000) فانه قد بلغة نفقات التسيير نسب عالية جدا وصلت الى 80%، وذلك بسبب الاضطرابات التي كانت تتخبط فيها الحكومة من خدمة الدين الخارجي والتسيير الغير حسن للنفقات العامة، بعد مطلع الالفية بدأت تنخفض نفقات التسيير وبقيت تتراوح بين 50-60% باستثناء سنة 2008 فقد سجلت ادني قيمة لنفقات التسيير بما قيمته 2018 مليار دينار جزائري أي بما نسبته 46.68%.

3.النمو الاقتصادي

1.3. تعريف النمو الاقتصادي

تعرض الكثير من الكتاب والمفكرين الاقتصادين لضاهرة النمو الاقتصادي وذلك عبر مراحل زمنية مختلفة وهذا ما جعل النظرة الى هذه الضاهرة الاقتصادية تختلف من مرحلة الاخرى، ومنها نذكر ما يلي:

- الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة(Sarkan, 2003, p. 113)
- مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها عن طريق عوامل الانتاج الوطنية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة(ناصف، 2007، صفحة 73)
- هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي (احمد، 2005، صفحة 39)
- هو العامل الاهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل(Samuelson P.A, 2001, p. 568)

ومن هذه التعريف يتضح ان النمو الاقتصادي يمثل جميع ما ينتجة الاقتصادي المحلي بالعوامل الانتاج المحلية من سلع وخدمات خلال فترة زمنية سنة واحدة، ويحسب بالقيمة السوقية في تلك الفترة، ومن خلاله يمكن الحكم على مدى نجاح الدولة في المدى الطويل.

2.3. العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفاقات العامة

تشير الدراسات السابقة الان هناك اتجاهين للحكم على العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، حيث بين الاتجاه الاول بقيادة الاقتصادي الالماني "فاجنر" ان الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي الى التوسع في الانفاق العام وهذه الزيادة تكون اكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة الطلب الكلي، كما ان التوسع في الانفاق الحكومي يبرره تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للمحافظة على العمل الصحيح للاقتصاد المحلي والقظاء على الفوارق بين الطبقات المختلفة بين افراد المجتمع.

ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي(بقبق، 2016، صفحة 168): G/N=F(Y/N)

حيث تمثل : Gالانفاق الحكومي، Y الدخل القومي، N عدد السكان.

اما الاتجاه الثاني الذي يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي النفقات العامة فيتبناه الاقتصادي الانجليزي "كينز" حيث يرى عكس ما يراه الاتجاه السابق، حيث يأثر التوسع في النفقات العامة الى الزيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي، وبالتالي يعتبر الانفاق العام احد مكونات الطلب الكلي الفعال.

3.3. تحليل تطور النمو الاقتصادي

يبين الجدول رقم 1 ان معدلات النمو الاقتصادي متصاعدة خلال طول فترة الدراسة الا انه ما يميزها التذبذب، ففي سنة 1990 كان معدل النمو الاقتصادي ضعيف جدا قدره 0.8% وبقي على هته النسبة الضعيفة الى غاية 1995 ليتزحزح قليلا ويبلغ نسبة 3.8% ، وبعد الالفية الجديدة ياخذ هذا المعدل في الصعود وبلغ اعلى مستوى له في سنة 2003 بقيمة قدرها 6.9%، ويبقى معدل النمو يتراوح بمتوسط زيادة قدرها 2.4%.

اما فيما يخص قيمة الناتج المحلي الاجمالي فقد يظهر من خلال الجدول انها في تصاعد مستمر اذ كانت في سنة 1990 بقيمة قدرها 427.80 مليار دينار جزائري لتبلغ سنة 2000 قيمة قدرها 4123.5 مليار دينار جزائري وتواصل هذه القيمة في الارتفاع الى غاية 2023 باستثناء بعض السنوات التي كانت نسبة الزيادة فيها اقل من السنوة التي قبلها اذ نجد سنة 1997 اقل من سنة 1996، وهذه الحالة تبين مدى تذبذب الناتج المحلي الاجمالي.

4. النموذج القياسي

1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة

طبقا للنظرية الاقتصادية والنماذج الموضوعة سابقا في الدراسات المعتمدة يمكن الاعتماد على نموذج محدد في ما يلي من اجل الدراسة القياسية:

- نفقات التسيير: ونرمز لها بالرمز (LNGFCT) وهي تعني لوغاريتم نفقات التسيير اللازمة لتسيير المصالح العمومية والاداريةواجور الموضفين.
- نفقات التجهيز: ونرمز لها بالرمز (LNGEQM) تمثل لوغاريتم نفقات التجهيز اللازمة لانجاز المشاريع الحكومية والبنى التحتية.
- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: نرمز له بالرمز (LNPIBR) يمثل مؤشر النمو الاقتصادي ويقيس متوسط الدخل الفردي السنوي بالدينار.

2.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

يعتمد التحليل القياسي للمتغيرات المرتبطة بالزمن على دراسة استقرارية السلسلة الزمنة بالنسبة للزمن قبل البدأ في عملية التحليل او التنبؤ، ومن الاختبارات المعتمدة في هذا الشأن نجد كل من اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس بيرون، وذلك ضمن الفرضيتين الموضوعتين كالتالي:

الفرضية الصفرية: السلسلة غير مستقرة ولها جذور الوحدة.

الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة وليس لها جذور الوحدة.

وتم الاعتماد في هذا الاختبار على برنامج Eviews7 في دراسة هذه الاختبارات، وجاءت النتائج كما يبينها كلمن الجدولين (02) و(03)، حيث اعطى اختبار ديكي فولر المطور ان جميع المتغيرات الثلاثة غير مستقرة عند عدم وجود فروق بينما تستقر السلاسل في ضل وجود الفرق الاول، كما تم تطبيق هذا الاختبار على ثلاثة نماذج هي كالتالي:

النموذج الاول: بحد ثابت واتجاه عام

النموذج الثاني: بحدثابت فقط

النموذج الثالث: بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

من خلال ملاحظة نتائج الجدولين (2) و(3) يتضح ان السلاسل غير مستقرة في حالتها الاولى أي عند المستوى، وهذا ما توضحه القيمة العالية للاحتمالية أي انها اكبر من 5% وعليه نقبل برفضية العدم والتي تقول بعدم استقرارية السلاسل، ومن هنا استعملنا الفرق الاول أي بفترة ابطاءاولى لكي تستقر السلاسل الزمنية، ثم استعملنا نفس الاختبارات فكانت النتائج معنوية، وهو ما تبينه قيمة المنخفضة للاحتمالية (اقل من 1%)، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تقول باستقرارية النموذج بعد اخذ الفرق الاول.

كذلك نلاحظ ان نتائج الاختبار الثاني لفليبسبيرون جاءت متوافقة مع اختبار ديكي فولر، أي ان السلاسل الزمنية مستقرة عند اخذ الفرق الاول، وبالتالي نقول بانها متكاملة من نفس الدرجة.

كذلك تستقر السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند تطبيق النموذج الثاني أي بوجود الحد الثابت واستبعاد الاتجاه العام، ومنه يمكن استعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR(p) لدراسة العلاقة بين النفقات العامة ومعدل النمو.

3.4. اختبار التكامل المشترك

يبين لنا اختبار جوهانس فيما انه من المحتمل ايجاد علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، ولهذا تم وضع الفرضيتين التاليلتين قبل اجراء الاختبار.

الفرضية الصفرية: عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الفرضية البديلة: وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وبعد اجراء هذا الاختبار تبين لنا نتائج الجدول (4) انالاحصائية المحسوبة اقل من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونستبعد الفرضية البديلة، ونقول انه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة او علاقة طويلة الاجل، وهذا ما تؤكده ايضا اختبار القيمة العظمى حيث كانت الاحصائية المحسوبة اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه يمكن القول بانه يمكن استعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR(p) لتقدير معلمات النموذج.

4.4.تقدير نموذج الانحدار الذاتي

يعتمد تقدير نموذج الانحدار الذاتي على شكل موحد لدالة التقدير وهي كالتالي: $X_t=A_0+A_1X_{t-1}+U_t$

X_t مصفوفة المعالم

A_0 القيم او الحدود الثابتة

Ut: التشويش

تبين لنا قيم الجدول رقم (5) ان النموذج الاول كان معنويا كليا حيث اناحصائية فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة(Ft=2.45Fc=3.42)، كما ان نفقات التجهيز ترتبط ارتباطا موجبا مع نفقات التسيير والنمو الاقتصادي، وان 19.52% من نفقات التجهيز يتم تفسيرها ببقاي المتغيرات الاخرى.

يظهر النموذج الثاني انه كان معنويا كليا حيث اناحصائية فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة (Ft=2.98Fc=3.92)، كما ان نفقات التسيير ترتبط ارتباطا سالبا مع نفقات التجهيز وارتباطا موجبا مع النمو الاقتصادي، وان نسبة 24.48% من نفقات التجهيز يتم تفسيرها بنفات التسيير والنمو الاقتصادي.

وفي الاخير يظهر النموذج الثالث انه غير معنوي ذلك بسبب اناحصائية فيشر المحسوبة اقل من المجدولة (Ft=2.27Fc=1.24)، ولهذا يتم رفض هذا النموذج كليا.

كما تبين لنا نتائج الجدول رقم (06) ان اختبار Lmان الارتباط الذاتي للاخطاء اقل من 5% وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء في النماذج الثلاثة، كما ان التوزيع الطبيعي للاخطاء موجود ايضا وذلك بسبب معنوية اختبار شارك ابيرا الذي يقول بان الاخطاء تتوزع توزيعا طبيعا وغير متحيزة الى أي طرف.

5.4.تحليل دوال الاستجابة

تبين دوال الاستجابة المحاكات للصدمات العشوائية وتحليل تباين الخطأ مع افتراض ثبات المحيط الخارجي، وبعتمد تحليل الصدمات العشوائية على قياس اثر الصدمة العشوائية للاخطاء التي تحدث في الفترات الزمنية اللاحقة، ويمكن لهذا الاثران يستمر خلال مدة زمنية معينة تقدر بـ T+N، ولقد اعطت النتائج انه عند احداث صدمة عشوائية موجبة على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فان اثر هذه الصدمة على كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز تكون على التوالي (0.034و 0.038) وذلك خلال السنة الاولى بعد احداث الصدمة، اما اثر الصدمة بعد السنة الثانية فهي تكون كالتالي (0.013و 0.017)، وتكون طفيفة خلال السنة الثالثة وتتلاشى بعد السنة الرابعة، وهذه النتائج تبين ان نفقات التسيير والتجهيز متغيرتين تابعتين للنمو الاقتصادي بعلاقة موجبة.

اما عند احداث صدمة عشوائية موجبة في نفقات التسيير او نفقات التجهيز او كلاهما معا تكون الاستجابة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بشكل عكسي أي سالبة وذالك خلال الفترة الزمنية للسنتين التاليتين من تاريخ احداث الصدمة ثم تتناقص خلال السنة الثالثة والرابعة وتتلاشى في السنة الخامسة، وهذا ما يدل على ان تركيبة النموذج الاقتصادي المقدر صحيحة وان اتجاه النموذج يكون من النمو الاقتصادي نحو نفقات العامة ولا يكون من النفقات العامة الى النمو الاقتصادي.

5. خلاصة:

هدفت الدراسة الى تقييم طبيعة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) وذلك بمحاولة الاستعانة بالتحليل القياسي وتركيب نموذج اقتصادي قادر على التنبؤ باثر كل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي على بعضهما البعض، ومن هنا فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن سردها في ما يلي:

- قسم المشرع الجزائري النفقات العامة الى شقين اساسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز؛
- تمتاز النفقات العامة في الجزائر بوتيرة تصاعدية خلال طول فترة الدراسة ايانها ترتفع من سنة الاخرى، مع وجود قفزات نوعية في السنوات 2001، 2005، 2011، وذلك بالتوافق مع برامج الحكومة ضمن المخطط الخماسي ومن بعده المخطط التكميلي؛
- يمكن ملاحظة ان حجم نفقات التسيير اكبر من حجم نفقات التجهيز، وهذا يعد نقص في تسيير النفقات العامة؛
- اظهرت الدراسة التطبيقية ان السلاسل الزمنية لكل من نفقات العامة بشقيها ونصيب الفرد من الناتج المحلي غير مستقرة، مما اضطر الى استخدام الفروقات حتى تستقر السلاسل الزمنية، وقد تبين انها مستقرة من الدرجة الاولى؛
- اثبتت الدراسة التطبيقية ان تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي غير مجدي، بل يؤثر النمو الاقتصادي على حجم النفقات العامة وهو ما يتوافق مع قانون فاجنر.اثبتت دوال الاستجابة الى انه عند حدوث صدمة عشوائية

موجبة في النمو الاقتصادي يؤدي الى حدوث استجابة موجبة في النفقات العامة بشقيها خلال السنتين الاوليين ثم تتناقص هذه الصدمة في السنتين الثالثة والرابعة، وتتلاشى في السنة الخامسة؛

- ضحت الدراسة التطبيقية ان القانون الكينزي القائل بتأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي الى عدم جدواه، وهذا الامر قد يكون غير صحيح مع الاقتصاد الجزائري بسبب عدم الاستعمال الجيد للانفاق العام وعدم توجيهه الى المشاريع الانتاجية ذات الربحية بل يعوض النقص في الطلب المحلي بالاستيراد من الخارج دون الاعتماد على الانتاج المحلي.

6. تحليل النتائج:

بعد الاحاطة بموضوع النفقات العامة في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي تبين انالمشرع الجزائري قد اولىاهمية بالغة للنفقات العامة وبين احكامها في قوانين تنظيمية خاصة، وقسمها الى شقين اساسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وبوبة لكل منها عدة ابواب حتى يضبط هذه النفقات العامة ويضعها في مكانها المناسب، لكن ما يميز هذه النفقات ان نفقات التسيير اكبر من نفقات التجهيز وهذا من العيوب التي يمكن ان تؤثر على السير الحسن لها والمنفعة المنجرة عنها ومن خلال الدراسة يمكن اثباتاو نفى صحة الفرضيات الموضوعة مسبقا فيما يلي:

- بعد النظر في الاحصائيات الخاصة بالنفقات العامة تبين ان الحكومة تتوسع في الانفاق العام بوتيرة سريعة جدا وهو ما ينفي صحة الفرضية الاولى؛
- قسمت الحكومة النفقات العامة الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فالاولى تختص بالنفقات الخاصة بالرواتب والاجور والعمل الاداري وموظفي الحكومة والساميين، اما الثانية فهي تختص بالانفاق على المشاريع ذات الربحية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛
- بينت الدراسة القياسية انه توجد علاقة سببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في اتجاه وحيد حيث يؤدي النمو الاقتصاديالى التأثير على حجم الانفاق العام، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

7. خاتمة:

صرفت الحكومة الجزائرية في العقود القليلة الماضية اغلفة مالية ضخمة في ضل سياسة التوسع في النفقات العامة من اجل تحقيق نمو اقتصادي مقبول وانعاش الاقتصاد المحلي على امل التحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد انتاجي يعتمد على ذاته في تغطيت الطلب المحلي وفك الارتباط بالاستيراد، وكذا مجاراتاقتصاديات الدول النامية مثل دول جنوب شرق آسيا، لكن يبدو ان التوسع في النفقات العامة قد اخذ منحى آخر، اذ نجد ان النفقات المصروفة على التسيير اكبر من النفقات المصروفة على الاستثمار واقامة المشاريع الربحية، وهذا الامرادى بالنمو الاقتصادي الى عدم مراوحت مكانه الى شيئ طفيف لا يكاد يذكر، كما ان تركيبة الاقتصاد الجزائري التي تعتمد على مداخيل المحروقات قد ثبطت عمل الاقتصاد من عدم التنويع في المداخيل رغم التنوع في الموارد المتاحة التي من الممكن ان تأسس لصناعات ضخمة قادرة على تلبة الطلب المحلي والتوجه نحو التصدير.

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض التوصيات التي تساعد الاقتصاد الجزائري في الخروج من دائرة التبعية وتحقيق نمو اقتصادي معتبر:

- النظر في نفقات التسيير ومحاولة تقليصها؛
- الرفع من قيمة نفقات التجهيز، وذلك باقامة المشاريع الربحية؛

- فك الارتباط بالاقتصاد الريعي المبني على مداخيل المحروقات؛
- -الاستفادة من التنوع في الموارد باقامة صناعات تحويلية واستخراجية تلبي الطلب المحلى والتوجه نحو التصدير؛
- تشجيع على اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادرة على تنويع الاقتصاد المحلي؛
- اقامة مناخ استثماري جاذب للمشاريع الاجنبية؛
- تشجيع البنوك على منح القروض المالية من اجل اقامة المشاريع الصناعية والتجارية ذات الانتاج الحقيقي.

8. قائمة المراجع

1. **ايمان عطية ناصف. (2007). مبادئ الاقتصاد الكلي . الاسكندرية- مصر: دار الجامعة الجديدة.**
2. بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن. (09، 2016). اثر التوسع في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. المجلة المغاربية للاقتصاد والادارة، 02.
3. حسن مصطفى حسين. (2001). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. سميرة كرمين، ليلى اسمهان بقبق. (2016). العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية للفترة 1990-. مجلة البشائر الاقتصادية، 5.
5. سوزي عدلي ناشد. (2009). اساسيات المالية العامة. بيروت -لبنان-: منشورات الحلبي الحقوقية.
6. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد. (2005). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة الاشعاع الفنية.
7. مسعود دراوسي. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004. اطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر.
8. نور الدين بربار. (06، 2017). أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادراية.
9. Amine .V. Sarkan(mars, 2003) .proverty alleviation towards sustainable development .revue economie et management.
10. Nordhans W.D Samuelson P.A .(2001) .Economics Intrnational.New York -Amireca: McGraw Hill.
11. Rohit Jain .(2009) .public finance and international trade.india: published by edicationnal publishers Vimla.

9. الملاحق

الجدول رقم01 : مكونات النفقات العامة **الوحدة: مليار دينار جزائري**

السنة	النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها من النفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبتها من النفقات العامة	حجم النمو الاقتصادي	معدل النمو
1990	136.5	88.8	65.05	47.7	34.94	47280	0.8
1991	212.1	153.8	72.51	58.3	27.48	75259	-1.2
1992	420.131	276.131	65.72	144	34.27	91862	1.8
1993	476.627	291.417	61.14	185.21	38.85	1005.03	-2.1
1994	566.329	330.43	58.34	235.899	41.65	1274.94	-0.9
1995	759.617	473.694	62.35	285.923	37.64	1743.63	3.8
1996	724.609	550.59	75.98	174.019	24.01	2256.71	4.1
1997	845.196	643.555	76.14	201.641	23.85	2243.46	1.1
1998	875.739	663.855	75.80	211.884	24.19	2444.37	5.1
1999	961.682	774.695	80.55	186.987	19.44	2825.22	3.2
2000	1178.122	256.193	72.67	321.929	27.32	4123.5	2.2
2001	1321.028	963.633	72.94	357.395	27.05	4260.8	2.7

4.1	4537.7	29.20	452.93	70.79	1097.716	1550.646	2002
6.9	5264.2	31.58	553.649	68.41	1199.042	1752.691	2003
5.2	6150.4	34.84	618.665	65.15	1156.635	1775.3	2004
5.1	7563.6	39.32	806.9	60.67	1245.1	2052	2005
2	8520.6	41.38	1015.1	58.61	1437.9	2453	2006
3	9306.2	45.91	1420.1	54.08	1672.6	3092.7	2007
2.4	11043.7	53.31	2304.9	46.68	2018	4322.9	2008
1.6	87708.06	50.03	2597.7	49.96	2593.7	5191.4	2009
3.6	11991.6	51.61	3022	48.38	2833	5855	2010
2.9	14588.5	47.97	3175.1	52.02	3443.3	6618.4	2011
3.4	16208.7	38.02	2824.9	61.97	4603.8	7428.7	2012
2.8	16643.8	37.36	2479.26	62.63	4156.360	6635.620	2013
3.8	17205.1	36.50	2611	63.49	4542.040	7153.040	2014
3.9	18266.4	39.69	3039.3	60.30	4617	7656.3	2015
3.6	19458.5	38.69	3259	61.03	4726	7829.4	2016
3.5	20142.7	.38.65	3589.5	61.48	4758	7945.45	2017
3.3	20965.4	37.56	3648.7	62.14	4875		2018
2.8	21458.6	37.34	3696	62.48	4912		2019
2.1	22857.6	37.01	3845	62.95	4954		2020
2.4	22635.7	37.47	3989.1	62.48	5014		2021
2.8	23569.4	36.98	4012.4	63.01	5074		2022
3.1	23569.4	36.67	4019	63.32	5042	14706.8	2023

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ديكي فولر المطور

السلسة		اللوغاريتم	مستوى النموذج	احصائيةستودنت	احتمال الاختبار	النتيجة
بدون فرق	LNGQM	1	2	-2.034	0.246	غير مستقرة
	LNGFCT	2	2	-2.045	0.234	غير مستقرة
	LNPIBR	1	3	2.236	0.991	غير مستقرة
الفرق الاول	LNGQM	0	2	-5.236	0.000	مستقرة
	LNGFCT	1	2	-4.758	0.000	مستقرة
	LNPIBR	0	2	-6.785	0.000	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

جدول رقم03 : نتائج اختبار فيليبس بيرون

السلسة		مستوى النموذج	احصائيةستودنت	احتمال الاختبار	النتيجة
دون فرق	LNGQM	2	-1.923	0.321	غير مستقرة
	LNGFCT	2	-1.895	0.335	غير مستقرة
	LNPIBR	3	2.236	0.994	غير مستقرة
الفرق الاول	LNGQM	2	-5.264	0.000	مستقرة
	LNGFCT	2	-4.569	0.000	مستقرة
	LNPIBR	2	-6.894	0.000	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

الجدول رقم 4: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الفرضية	القيمة الذاتية	احصائية الاثر	القيمة حرجة	الاحتمال
المستوى	0.234	23.12	27.12	0.18
الفرق الاول	0.143	9.781	14.894	0.43
الفرق الثاني	0.046	1.897	3.248	0.19
اختبار القيمة العظمى				
المستوى	0.569	14.521	22.456	0.321
الفرق الاول	0.125	7.254	13.254	0.214
الفرق الثاني	0.0458	1.785	3.214	0.191

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

الجدول رقم 5: تقدير معادلات نموذج الانحدار الذاتي

النموذج	المعادلة	احصائية فيشر	احصائيةكاي مربع
الاول	DLNGEQM=0.12DLNGQM+0.26DLNGFCT+0.51DLNPIBR+0.08	3.42	19.52
الثاني	DLNGFCT=-0.12DLNGQM+0.23DLNGFCT+0.45DLNPIBR+0.14	3.92	21.48
الثالث	DLNPIBR=-0.03DLNGEQM-0.24DLNGFCT+0.12DLNPIBR+0.02	1.24	8.56

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الربنامجEviews7

جدول رقم (06): اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء والتوزيع الطبيعي للاخطاء

التركيبة	احصائيةLm	الاحتمالية	احصائيةJarque-Bera	الاحتمالية
1	6.235	0.721	0.502	0.774
2	5.654	0.745	16.512	0.000
3	5.425	0.798	15.214	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الربنامجEviews7